

مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية  
دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)

The contribution of fiscal control to achieving local development  
Case study of the municipality of M'sila during the period (2018-2020)

بلواضح الجيلاني \*

<sup>1</sup>جامعة المسيلة، الجزائر، djilani.belouadah@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/07

تاريخ الاستلام: 2022/04/30

**ملخص:**

تهدف هذه المقالة إلى تحديد مفهوم الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتنمية المحلية والبحث في كيفية تفعيلها، بهدف توفير موارد مالية إضافية لتمكين الجماعات المحلية من تمويل ميزانياتها من أجل تحقيق التنمية المحلية لسكان المنطقة، وخصوصا في ظل الانخفاض التدريجي لدور الدولة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتزايد المتطلبات المالية للاعتناء بمختلف احتياجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وبالمقابل المشاكل التي تعاني منها هذه الجماعات والمرتبطة أساسا بضعف الموارد المالية التي تمتلكها بالقياس مع ضخامة المهام الملقاة على عاتقها، مما يحول عن تحمل أعبائها المختلفة اتجاه الوطن والمواطن، ويخلق صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام المحلي.

اعتمدت هذه المقالة في جزئها الأول على التحليل النظري للتنمية المحلية وميزانية الجماعات المحلية والرقابة الجبائية، بينما احتوى الجزء الثاني على دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)  
**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الجبائية، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

ترميز JEL : H72 ، H75 ، O12 ، R58.

**Abstract:**

This article aims to define the concept of tax control and its relationship to local development and research how to activate it, with the aim of providing additional financial resources to enable local communities to finance their budgets in order to achieve local development for the region's population, especially in light of the gradual decline of the state's role in financing the budget of local communities, and the increasing requirements. In turn, the problems that these groups suffer from and which are mainly related to the weakness of the financial resources that they possess in comparison with the enormity of the tasks entrusted to them, which prevents them from bearing their various burdens towards the homeland and the citizen, and creates many difficulties in underlining Domestic Public Expenditure Policy.

In its first part, this article relied on the theoretical analysis of local development, the budget of local authorities and fiscal control, while the second part contained a case study of the M'sila municipality during the period (2018-2020).

**Keywords :** Tax control, local groups, local development.

**JEL Classification Codes:** H72 .H75. O12. R58

1. مقدمة:

تقع على عاتق الجماعات المحلية في الجزائر عملية تحقيق التنمية المحلية لسكان المنطقة، وهي تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وخاصة مع الانخفاض التدريجي لدور الدولة في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية، وتزايد المتطلبات المالية للاعتناء بمختلف احتياجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وبالمقابل المشاكل التي تعاني منها هذه الجماعات والمرتبطة أساسا بضعف الموارد المالية التي تمتلكها بالقياس مع ضخامة المهام الملقاة على عاتقها، مما يحول عن تحمل أعبائها المختلفة، ويخلق صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام المحلي، بات من الضروري ضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية المحلية، بهدف زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام المحلي، وبالتالي تصبح المالية المحلية موافقة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة على المستوى المحلي وهذا يتم من خلال تفعيل الرقابة الجبائية لاسترجاع الأموال المنهرب منها.

يكبد التهرب الجبائي خزينة الدولة خسائر كبيرة من جراء الغش الذي يقوم به المكلفين بالضريبة سنويا، لهذا قرر المشرع الجبائي الجزائري في مختلف القوانين الجبائية القيام بالتحقيقات المناسبة بغية كشف المتحايلين عن القانون، فقرر منح الإدارة الجبائية القيام بالرقابة الجبائية لمختلف نشاطات المكلفين. وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في:

1.1. مشكلة الدراسة: مما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية ؟

2.1. -فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة باختبار الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية.

-تفعيل الرقابة الجبائية يتطلب توفير بعض المقومات الأساسية على مستوى الوسائل المادية والبشرية والمنضومة القانونية والتشريعية والمحيط الجبائي.

3.1. حدود الدراسة: شملت الدراسة مكانيا بلدية المسيلة، أما بالنسبة للجانب الزمني فإن فترة الدراسة امتدت من سنة 2018 إلى غاية سنة 2020.

4.1. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الهامة التالية:

- الاهتمام المتزايد بموضوع الرقابة الجبائية ودورها في تمويل التنمية المحلية.

-الصعوبات التي تمر بها المالية العمومية خاصة في المرحلة الحالية التي تشهد تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

5.1. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على علاقة الرقابة الجبائية بالتنمية المحلية؛

- تقديم بعض النتائج والاقتراحات بغرض تفعيل مساهمة الرقابة الجبائية في تمويل التنمية المحلية.

6.1. خطة الدراسة: لغرض اختبار الفرضيات والوصول إلى الأهداف السابقة الذكر، تم تقسيم الدراسة إلى

ثلاثة محاور كما يلي:

1. أساسيات حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية:
2. الخلفية النظرية للرقابة الجبائية:
3. الرقابة الجبائية كألية لتحقيق التنمية المحلية ببلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)

### 1. أساسيات حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية:

#### 1.1. أساسيات حول الجماعات المحلية: تتمثل الجماعات المحلية للدولة طبقا للمادة 16 من الدستور

(الدستور الجزائري، 2016، صفحة: 08) من البلدية والولاية والتي متعها التشريع بالاستقلالية المالية وذلك بأن خصها بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتها وإيراداتها.

**1.1.1- تعريف البلدية:** البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب قانون. البلدية هي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. (قانون البلدية جريدة رسمية رقم 2011/37، 2011، صفحة: 07) وبذلك فالبلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا. (عوابدي، 2002، صفحة: 279)

تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه. (قانون البلدية جريدة رسمية 37، 2011، صفحة: 07)

**2.1.1 تعريف ميزانية البلدية:** ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية. وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار. (قانون البلدية، 2011)

**3.1.1 تعريف الولاية:** الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. (قانون الولاية جريدة رقم 12، 2012، صفحة: 08) تنشأ الولاية بقانون كما لها اسم ومقر ومجلس منتخب يسمى المجلس الشعبي الولائي.

**4.1.1 تعريف ميزانية الولاية:** ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار. (قانون الولاية جريدة رسمية 12، 2012، صفحة: 23) وتكون معتمدة ومخصصة سنويا من طرف المجلس الشعبي الولائي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ لسكان الولاية لسنة مالية مقبلة.

## بلواضح الجيلاني

5.1.1. علاقة الجماعات المحلية بالتنمية المحلية: إن تحقيق التنمية للمجتمع تتم من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها، وتسعى الدولة لتحقيق ذلك بإعطاء السلطة التنفيذية للهيئات المحلية ويأتي دور الجماعات الإقليمية لتلعب وتحل المحل الشرعي والديناميكي في تحريك عجلة التنمية محليا.

وتعبر التنمية المحلية عن مدى استجابة إدارة الجماعات الإقليمية لمتطلبات وحاجيات سكانها من خلال وضع خطة تنموية وفق إمكانياتها ومواردها الجبائية، وما تحصل عليه من إعانات من طرف الدولة قصد تلبية حاجياتها.

1. 2. مدخل إلى التنمية المحلية: تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور (نظرية التنمية) خلال نصف القرن الماضي، وتحليل التنمية المحلية في معظم الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو التجريبي، إلى التنمية الحضرية، حيث تتجه عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني، غير أن النظرة المدققة تتبين منها ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في التنمية المحلية: (عبدالشفيع، 2012، الصفحات: 26-27)

1.2.1 نموذج أول: يعطي للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية مدينية، وهذا النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أيضا يعبر هذا النمط عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري المديني والتي قامت على أساس (الإحلال محل الواردات) في الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي.

2.2.1 نموذج ثاني: يرى بأن التنمية المحلية ترتبط بنمط معين للنمو الحضري، من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور، ووفقا لمسار التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، ويمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثم في مرحلة تالية، تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة، غير أن النجاح في هذا التحول، يتطلب توفير جملة مقومات:

- الاستثمار في هياكل البنية الأساسية للمدن الجديدة.

- الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي.

- لا مركزية الخدمات المالية، من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدينية القديمة.

مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)

**3.2.2. نموذج ثالث:** يرى أن التوسع الحضري المدني على حساب الريف ليس مقدورا على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني إستراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف، وهذا النمط يتضح من خلال تجربة اليابان وتايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويتضح ذلك بإتباع إستراتيجية مصممة "للتصنيع الموجه نحو الأرياف".

وحسب رأينا أن الاتجاه الثالث هو الأنسب للتنمية المحلية الشاملة للمجتمعات المحلية في الجزائر، فبدلا من استمرار نزوح السكان من الأرياف نحو المدن الكبرى، ومنه تحول هذه الأخيرة إلى أرياف مكبرة، فإنه يمكن إتباع إستراتيجية تنموية محلية إزاء المجتمعات الريفية، وذلك من خلال الذهاب إليها وتطويرها ذاتيا، والعمل على إكسابها طابعا عصريا.

**2. موارد ميزانية الجماعات المحلية:** تعتبر الجماعات المحلية المسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها. وهي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها، وتتكون الموارد الميزانية والمالية للجماعات المحلية بصفة خاصة، مما يلي:

جدول رقم (01): موارد ميزانية البلدية والولاية

موارد ميزانية البلدية	موارد ميزانية الولاية
- حصيلة الجبائية	- التخصيصات
- مداخيل ممتلكاتها	- ناتج الجبائية والرسوم
- مداخيل أملاك البلدية	- الإعانات وناتج الهبات والوصايا
- الإعانات والمخصصات	- مداخيل ممتلكاتها
- ناتج الهبات والوصايا	- مداخيل أملاك الولاية
- القروض	- القروض
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية	- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية .	- جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.	- بما فيها الفضاءات الإشهارية التابعة للأموال الخاصة للدولة
	- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 170 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22-07-2011 يتعلق بالبلدية والمادة 151 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 يتعلق بالولاية.

## 2. الخلفية النظرية للرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية تسعى الإدارة الجبائية من خلالها إلى مراقبة تصريحات المكلفين والعمل على اكتشاف التهرب الجبائي، ضمن إطار واضح وطبقاً لمواد ونصوص قانونية محددة.

**1.2. مفهوم الرقابة الجبائية:** الرقابة عموماً كما قال فايول هي عملية التحقق من أن ما تم انجازه من أعمال وأنشطة ومهام وأهداف هو نفسه ما تم التخطيط له وهو بالضبط ما كان مطلوباً أن يتم إضافة إلى تحديد الانحرافات وتحليلها لمباشرة معالجتها.

وبما أن المكلفين بالضريبة ملزمين قانوناً بالرقابة الجبائية من تلقاء أنفسهم لمعرفة مدى تطابق التزاماتهم مع القوانين واللوائح التنظيمية والمعايير الجبائية أو بواسطة الرقابة الخارجية التي تقوم بها الإدارة الجبائية، التي تهدف إلى التأكد من مدى التزام المؤسسة بما يقرره القانون الجبائي المعمول به في البلاد. ومن ثمة انجاز التقارير فيما يخص ذلك وهو ما قد يترتب عنه أثر مالي (دين أو حق).

-ويمكن تعريف الرقابة الجبائية كما يلي:

-هي الوسيلة التي تسمح للإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين بالضريبة ملتزمين بأداء واجباتهم المقررة، ويمكنها من تدارك الأخطاء الملاحظة. (Hamini, 2001, p. :172)

- هي فحص محتوى تصريحات، سجلات، وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ومدى تطابقها مع الالتزامات الجبائية. (ولهي، 2009، صفحة: 06)

- هي الوسيلة التي تمكن من التحقق من أن المكلفين الجبائيين ملتزمون بأداء ديونهم الجبائية. مما سبق يمكن القول أن الرقابة الجبائية هي مجمل العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية بقصد التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الضريبية المكتتبه من طرف كل مكلف بغرض اكتشاف أي تدليس يرمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً أو لتبييض الأموال الاحتيال على كشف حقيقة الأعمال التي يقوم بها. (غماري، 2018، صفحة: 175)

**2.2. أهداف الرقابة الجبائية:** تتمثل الأهداف التي تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيقها فيما يلي:

**1.2.2. الهدف القانوني:** يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة الضريبية، لذا وحرصاً على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الضريبية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية. (الوادي، 2000، صفحة: 166)

**2.2.2. الهدف الإداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورها للإدارة الجبائية من خلال الخدمات والمعلومات التي

تقدمها والتي تساهم بشكل كبير وحيوي في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- الرقابة الجبائية تساعد على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

## مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية من المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الجبائي.

3.2.2. **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، هذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخرينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية. (LERAY, 1993, pp. :16-18)

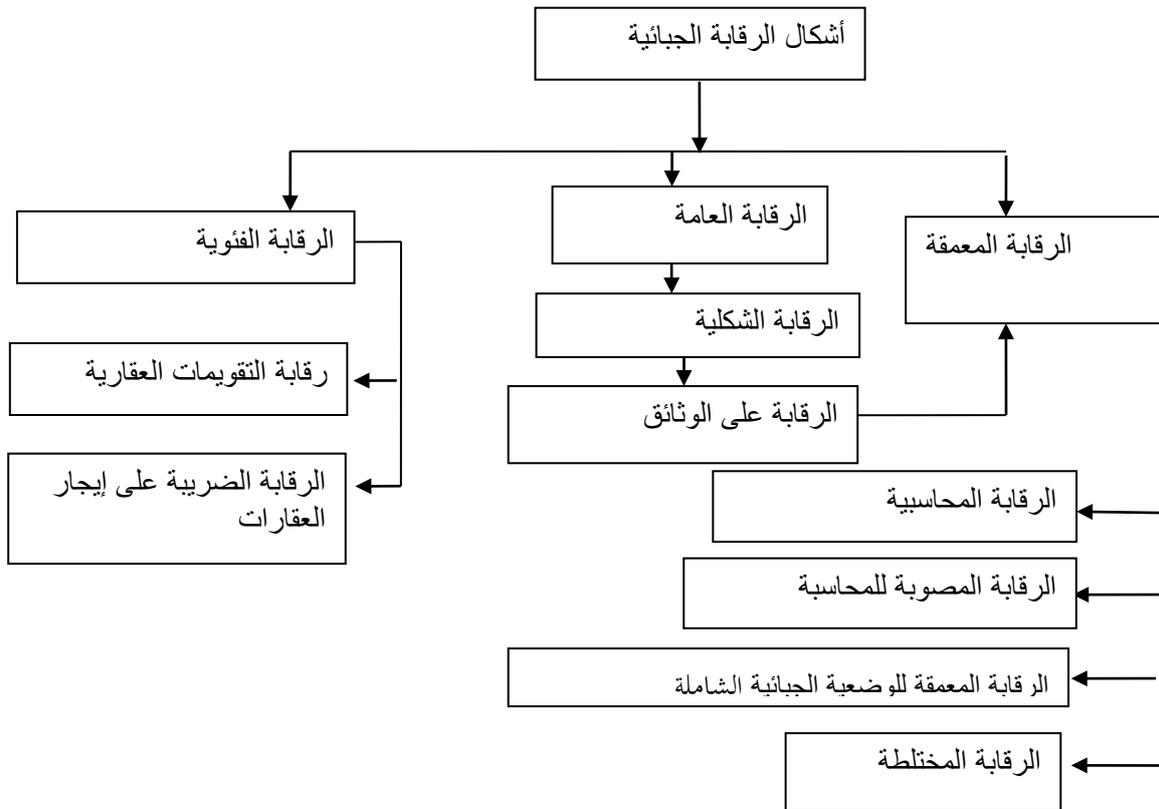
### 4.2.2. **الهدف الاجتماعي:**

- منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيرهم في أداء وتحمل واجباتهم اتجاه المجتمع.

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الجبائية.

3.2. **أشكال الرقابة الجبائية:** تأخذ الرقابة الجبائية لتصريحات المكلفين عدة أشكال، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوانين الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية. 2022.

## بلواضح الجبلاني

1.3.2. الرقابة العامة: وهي فحص تمهيدي للتصريحات وهي تنجز دون تنقل للأعوان خارج المصلحة ودون إجراء أبحاث خاصة وتتم داخل مصالح الضرائب وهي على نوعين: أولها الرقابة الشكلية التي تتم على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى: (ولهي،، 2009، صفحة: 07)

-التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.

-التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.

-محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات.

والنوع الثاني الرقابة على الوثائق وتعني مجموعة الأعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم مفتشيات الضرائب المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي، وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الأعمال، إذ تقارن كل محتويات التصريح بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات التي هي بحوزة المصلحة، والتي تتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق، وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها. (قانون الاجراءات الجبائية، 2022، صفحة: 09)

وما يمكن إبرازه حول هذا النوع من الرقابة أنه جاء منصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية، حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الضريبية بناء على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها. (قانون الاجراءات الجبائية، 2022، صفحة: 09)

2.3.2. الرقابة المعمقة: ويقصد بها المراقبة التي تتضمن الفحص النقدي للتصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين، ومدى تجانسها مع الوثائق والمعلومات التي في حوزة إدارة الضرائب أو الناتجة عن المراقبة والبحث المعمق والدقيق للوضعية الضريبية للمكلف، من أجل استدراك التهرب الضريبي، أما الجهات المخولة بعملية المراقبة فهي المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومركز الضرائب، ويمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع وهي:

الرقابة المحاسبية وتعني إتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد في التأكد من صحة وتنظيم المحاسبة وفقا لقواعد وأسس علمية وعملية، باعتبار أن المحاسبة هي المرآة التي تعكس مختلف مراحل نشاط المؤسسة، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية، ولهذا اشترط المشرع الضريبي ضرورة مسك محاسبة قانونية حتى يتم إجراء التحقيق المحاسبي وقد جاء نص المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية صريحا حيث نص على: " أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها"

والنوع الثاني هو الرقابة المصوبة حيث في إطار تقوية جهاز الرقابة الضريبية، أنشأ قانون المالية التكميلي لسنة 2008 شكل جديد من الرقابة أكثر فعالية والمتمثل في التحقيق المصوب، هذا الشكل من الرقابة يسمح لأعوان الإدارة الضريبية بإجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من

الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة ضريبية. وبصفة عامة التحقيق المصوب في المحاسبة هو إجراء رقابي مصوب، أقل شمولاً، سريع وأقل بعداً من التحقيق المحاسبي، هو مدخل لفحص الوثائق الثبوتية والمحاسبية لفئة من الضرائب والرسوم ولمدة محددة يمكن أن تقل عن السنة المحاسبية (CIRCULAIRE N=° 01/ MF/DGI/DRV، 2009)، مع العلم أن هذا النوع بدأ تطبيقه في ولاية المسيلة في سنة 2010، وثالث نوع هو الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة وتم استحداثه بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي.

يستلزم هذا التحقيق مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف، حالة خزينته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد عائلته. (ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2017، صفحة: 19)

أما النوع الرابع فهو رقابة الفرق المختلطة التي بدأت العمل ابتداء من شهر أفريل 1996، حيث يجتمع الأعدان المعنيين ضمن الفرق المختلطة (ضرائب- جمارك- تجارة) من أجل تسطير برنامج العمل بتحديد عدد القضايا التي سجلت ضمن برنامج النشاط المقترح للمراقبة في إطار لجنة التنسيق الولائي، و أهم ما تقوم به الفرقة المختلطة ما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 97/290 وزارة المالية، 1997)

- إعداد وتنفيذ البرنامج الولائي للفرق لكل ثلاثة أشهر خلال السنة، مع العلم أن فترة المراقبة تشمل ثلاثة سنوات.

- التنقل والتدخل لدى مراكز الضرائب، لتسجيل المعلومات المختلفة المتعلقة بالملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين المبرمجين للمراقبة.

- التدخل بعين المكان لدى المكلفين المبرمجين، مع إجراء محاضر لجرد المخزونات والتأكد من وجود المحل التجاري.

3.3.2. الرقابة الفنية: وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب، وهي تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي تتعلق بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية وعمليات الإيجار، ويمكن التمييز بين نوعين من الرقابة الفنية أولها رقابة التقييمات العقارية وتعني مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة الأثمان أو التقديرات المقدمة من الأطراف (قليمي، 1990)، بخصوص عمليات نقل ومبادلة وقسمة الملكيات العقارية. إن مراقبة أسعار التقييمات العقارية المصرح بها تشكل أهم الآليات المستعملة في مكافحة التهرب الضريبي في هذا الميدان، وتعتمد مراقبة هذه الأسعار على القيمة العقارية السوقية، أي قيمة العقار في السوق، وهي الثمن الذي من الممكن أن يشتري أو يباع به العقار في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر المادية والعوامل القانونية للعقار وكذا المحيط الاقتصادي المتواجد فيه. أما النوع الثاني هو رقابة الضريبة على إيجار العقارات حيث

## بلواضح الجيلاني

تخضع المداخل العقارية المتأتية من الإيجار الخاص بالعقارات ذات الاستعمال المدني أو التجاري أو المهني، للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل ثابت محرر من الضريبة (جريدة رسمية رقم 79، 2001، صفحة: 04)، ويقصد بالمراقبة الضريبية للمداخل العقارية مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين الخاضعين للضريبة على المداخل العقارية، والتأكد من مدى تطابقها مع بعض المعطيات، بما فيها المعطيات المادية وغير المادية، حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. (CASIMIRJEAN, 1998, p. :258)

### 3. الرقابة الجبائية كآلية لتحقيق التنمية المحلية ببلدية المسيلة خلال الفترة (2012-2020)

#### 1.3. التهرب الجبائي في مادة الوعاء : كانت تتمثل في:

-تقديم فواتير وهمية لإثبات عمليات تجارية للاستفادة من تخفيض الضرائب والرسوم، إثبات عمليات تجارية وهمية في الدفاتر المحاسبية، عدم اكتتاب التصريحات الجبائية الشهرية أو السنوية، إخفاء عمدا بعض المعاملات التجارية للمكلف بالضريبة.

#### 2.3. نتائج أشكال الرقابة الجبائية:

فيما يلي جدول رقم (01) يبين عدد الملفات المراقبة حسب كل شكل من أشكال الرقابة الجبائية والمبالغ المنهرب منها في ولاية المسيلة خلال الفترة(2018-2020)

الجدول رقم (01): نتائج أشكال الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة(2018-2020)

الوحدة(الف دج)

البيات السنوات	2018	2019	2020
-التحقيق المحاسبي:			
-عدد الملفات المبرمجة	33	42	32
-عدد الملفات المنفذة	33	42	32
-نتائج التحقيق	173.534	142.519	297.445
-التحقيق المصوب:			
-عدد الملفات المبرمجة	19	12	15
-عدد الملفات المنفذة	19	12	15
-نتائج التحقيق	24.237	8.909	15.468
-التحقيق المععمق للوضعية الجبائية الشاملة:			
-عدد الملفات المبرمجة	04	0	03
-عدد الملفات المنفذة	04	0	03
-نتائج التحقيق	11.491	00	78.433
-الرقابة الرقابة على الوثائق:			
-عدد الملفات المبرمجة	597	512	629
-عدد الملفات المنفذة	597	512	629

مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)

316.286	161.176	98.251	-نتائج الرقابة
			- رقابة الفرق المختلطة:
04	07	29	-عدد الملفات المبرمجة
04	07	29	-عدد الملفات المنفذة
5.383	96.788	75.954	-نتائج الرقابة
			- رقابة التقويمات العقارية:
2655	2560	3125	-عدد الملفات المبرمجة
2655	2560	3125	-عدد الملفات المنفذة
12.305	11.734	45.091	-نتائج الرقابة
			مجموع الحقوق المسترجعة:
725.320	421.126	428.558	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة للفترة (2018-2020)

يبين الجدول رقم (01) عدد الملفات المراقبة و النتائج النهائية من عملية الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها وهذا يدل على أهمية الجهود المبذول من طرف المحققين، أما من حيث الأهمية النسبية لأشكال الرقابة الجبائية فإننا نجد أن أسلوب التحقيق المحاسبي يعتبر في المرتبة الأولى والاهم من باقي الأشكال الأخرى باعتباره يستهدف المكلفين الذين يحققون أرقام أعمال كبيرة.

كما نلاحظ من الجدول أن هناك انخفاض في عدد الملفات المراقبة بشكل عام، وكذلك المبالغ المتهرب بها خلال سنتي 2018 و 2019 وهو ناتج عن انتشار وباء كورونا حيث تراجع المجموع الناتج عن مجمل أشكال الرقابة من مبلغ الف دج 428.558 إلى مبلغ الف دج 421.126 ثم ارتفع إلى مبلغ 725.320 الف دج حيث تحسنت وضعية الوباء.

إن الهدف من هذه عمليات الرقابة الجبائية هو استرجاع أكبر قدر ممكن من الأموال المتهرب منها لتمويل الخزينة العمومية وقد بلغ المجموع خلال فترة الدراسة (2018-2020) مبلغ: 1.575.004 ألف دج للأموال المسترجعة خلال فترة الدراسة (2018-2020) وهو مبلغ هام يوجه جزء منه إلى تمويل ميزانية بلدية المسيلة لتحقيق التنمية المحلية عبر بلدية المسيلة.

### 3.3. نفقات بلدية المسيلة:

الجدول رقم (02): نفقات بلدية المسيلة للفترة (2018-2020) الوحدة : ألف دج

البيات السنوات	2018	2019	2020
نفقات التسيير	2.396.088	2.803.674	3.364.107
نفقات التجهيز والاستثمار	456.398	533.734	640.783
مج نفقات بلدية المسيلة	2.852.486	3.337.408	4.004.890
نسبة تغير النفقات	/	17%%	20%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات الأولية لبلدية المسيلة للفترة (2018-2020) نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 تزايد مستمر في نفقات بلدية المسيلة خلال السنوات محل الدراسة، وهذا ما يتطلب توفر موارد مالية إضافية لتغطيتها.

### 4.3. مساهمة الرقابة الجبائية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة للفترة (2018-2020):

الجدول رقم (03): نسبة مساهمة الرقابة الجبائية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة الوحدة : الف دج

البيات السنوات	2018	2019	2020
نتائج الرقابة الجبائية	428.558	421.126	725.320
نتائج ميزانية بلدية المسيلة من نتائج الرقابة الجبائية	147.338	138.297	217.596
مج نفقات بلدية المسيلة	2.852.486	3.337.408	4.004.890
نسبة تغطية نفقات بلدية المسيلة	5.16%	4.14%	5.43%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المديرية الفرعية للتحصيل بالمسيلة للفترة (2017-2020)

من خلال الجدول نلاحظ أهمية الرقابة الجبائية في استرجاع الأموال بهدف تمويل التنمية المحلية بولاية المسيلة، حيث ساهمت بنسب : 5.16%، 4.14%، 5.43% على التوالي لسنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي وهي نسب هامة جدا لتمويل وزيادة التنمية على مستوى البلدية.

### 3.3. أهم العوائق التي تقف دون فعالية الرقابة الجبائية:

-إن أهم العوامل التي تقف دون تحقيق الفعالية المطلوبة للرقابة الجبائية نجد ما يلي:  
-تتميز المصالح الجبائية باستعمال ممارسات يدوية في تسيير ملفات المكلفين ومتابعتها ومراقبتها (نقص في تآلية الإدارة الضريبية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى في حالة توفر أجهزة الإعلام الآلي فإن أعوان الضرائب غير مؤهلين للعمل عليها، ونجد هذه الأجهزة تستعمل فقط لكتابة المراسلات الإدارية، هذه الحالة تصعب من دقة متابعة وتسيير الملفات والمعلومات الضريبية الخاصة بالمكلفين، حيث أن استعمال المعلوماتية في تسيير الملفات والمعلومات الجبائية يضمن الحركية الدائمة والسريعة والمستمرة في التسيير الجيد.

-تشتكي الإدارة الضريبية من نقص كمي ونوعي في الموارد البشرية المخصصة لإدارة مصالحها باعتبار أن العنصر البشري يحتل جانبا أساسيا ومهما لأنه يتطلب مهارات فنية وتقنية عالية في الميدان الضريبي والمحاسبي، خاصة عملية التحكم في تفسير وتحوير النصوص القانونية الضريبية التي تصدر سنويا من خلال قوانين المالية، على غرار قوانين الضرائب والرسوم المختلفة التي تكون هيكلية النظام الضريبي الجزائري.

-غياب وعدم إدراك أعوان الإدارة الضريبية للمعارف المختلفة في المجال الجبائي والمحاسبي وجهل التشريعات الضريبية.

-نقص في التكوين والدورات التدريبية، والمهارة الفنية المتخصصة في المحاسبة والجبائية، رغم إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 339/94 المؤرخ في 25 أكتوبر 1994، وكانت مهمتها الأساسية هي ضمان تكوين وتدريب مستخدمي الإدارة الضريبية وتجديد معلوماتهم وتحسين مستواهم في المجال المحاسبي والجبائي، إلا أنها لم تحقق الغرض المطلوب بسبب ضعف في برامج وفترات التكوين والتدريب أمام غياب الخبرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب كلي لتكوين أعوان متخصصين في مكافحة التهرب الجبائي.

-نقص في توفير الوسائل المادية الأخرى كوسائل النقل، المعدات والأجهزة المكتبية، وأجهزة الاعلام الآلي، والبرامج المعلوماتية الخاصة بتسيير الملفات الضريبية، وضعف وعدم فهم التقنيات الخاصة بإعداد الإحصائيات الضريبية ومعالجتها.

-غياب تدعيم مختلف فرق أشكال الرقابة بأنماط وطرائق التصحيحات للوضعيات الضريبية المختلفة، مع الغياب الكلي للدورات التدريبية والملتقيات بين مختلف الأعوان والإطارات المتخصصة في مجال الرقابة الضريبية.

-تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتنظيم الفني للضريبة من ربط وحساب وتحصيل ومراقبة الضريبة...إلخ.

-تتميز السوق التجارية في الجزائر بضعف ونقص التعامل بالفاتورة بين المتعاملين، وهذا ما يبين خرق وانتهاك المكلفين الخاضعين للقانون الخاص بالفاتورة، وبالتالي تقع كل هذه المعاملات خارج مجال وعاء الضريبة وعلى هذا الأساس تعتبر هذه المعاملات جميعها المغذي الأساسي للاقتصاد الموازي، فهي بقدر ما هي سهلة بالنسبة للمتعاملين من جهة، فهي من جهة أخرى صعبة بالنسبة للمصالح الضريبية إذ لا يمكنها تحديد قيمتها ومراقبتها وتأسيس وتحصيل الضريبة منها، ومنه تفويت الفرصة للخزينة العمومية بالاستفادة من موارد مالية إضافية.

-إن المعاملات التجارية تتميز بعدم تطبيق الإجراءات القانونية لعرض السلع والمنتجات وإشهارها، وما زاد من توسع المعاملات غير المفوترة هو غياب استعمال وثائق الدفع المصرفية والبنكية.

-توسع انتشار المعاملات التجارية غير المفوترة بشكل كبير غدى ورشات ومحلات ذات نشاطات هامة وكبيرة وبالمقابل غير مسجلة لدى مصالح الضرائب وبعيدة عن المراقبة والتحصيل الضريبي، بسبب عدم إخضاعها من طرف هذه المصالح، كما جعل أسعار سلع ومنتجات هذه المعاملات منخفضة بسبب انعدام التكلفة الضريبية، وهو ما خلق نوع من اللاعدالة الضريبية بين المكلفين.

#### 4. خاتمة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها لموضوع مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة (2018-2020)، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

#### 1.4. النتائج: تمثلت فيما يلي:

لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى التي نصت على أنه تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال الموارد المالية التي توفرها والمسترجعة عن طريق الرقابة الجبائية، حيث ساهمت بنسب: 5.16%، 4.14%، 5.43% على التوالي لسنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي وهي نسب هامة جدا لتمويل وزيادة التنمية على مستوى البلدية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية فلقد تحققت أيضا حيث أن تفعيل آليات الرقابة الجبائية يتطلب وضع استراتيجية من خلال توفير بعض المقومات الأساسية على كل المستويات كما هو مبين في الاقتراحات.

#### 2.4. الاقتراحات:

اعتمادا على النتائج السابقة المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تعمل على رفع نتائج مردودية الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب الجبائي من أجل توفير مبالغ مالية مهمة لتمويل الخزينة العمومية.

- ضرورة اشتراك مصالح بلدية المسيلة مع مصالح الإدارة الجبائية للعمل المشترك ومساعدة بعضهما البعض في عمليات ربط وحساب وتحصيل ورقابة ومنازعة الضرائب والرسوم العائدة لميزانية البلدية.  
- ينبغي زيادة عدد المحققين الكافي والذي يتمتع بشروط الكفاءة والنزاهة والالتزام لمدونة أخلاقيات المهنة، كما يجب أن تمنح لهم الوسائل المادية والمالية الكافية لتنفيذ برامج المراقبة.

- إنشاء الشرطة الجبائية البلدية لما لها من دور مهم في مكافحة التهرب الجبائي، حيث تقوم بمراقبة عدد من المهن والبائعين المتجولين... إلخ، أيضا إحصاء المكلفين وإلزامهم بأن تكون المعلومات مطابقة للواقع.  
- تكوين قضاة متخصصين في المجال الضريبي لتسهيل المعالجة السريعة للمنازعات الضريبية.

- إنشاء أسواق جوارية لنشاطي تجارة الجملة والتجزئة عبر تراب وفضاءات البلدية، من أجل القضاء على الأسواق الموازية.

- العمل على تبسيط واستقرار وعدالة النظام الجبائي المحلي، مع وضوح قواعده وسهولتها.

- إلزامية التعامل بالفاتورة في المعاملات التجارية.

- إعادة النظر في جزاءات المتهربين من الضرائب وتشديدها، والملاحقة الجزائية والمالية لهم.

- إنماء الوعي الضريبي والعمل لفترة طويلة على تغيير سلوك وتصورات المكلفين اتجاه مصالح الجبائية، وتقوية الثقة بين الإدارة والمكلف.

- القيام بحملات تحسيسية في إذاعة المسيلة المحلية حول أهمية الجبائية في تمويل الخزينة العمومية المحلية.

- تسطير ملتقيات وأيام دراسية في جامعة المسيلة حول دور الجبائية في تحقيق التنمية المحلية.

## 5. المراجع:

### 1.5. الكتب:

1. الوادي محمود حسين، عزام زكريا احمد ، (2000)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، عمان ، دار المسيرة للنشر .
2. ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحث والمراجعات، 2017.
3. عمار عوابدي، القانون الاداري جزء 01 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
4. AHMED HAMINI, L' AUDIT COMPTABLE ET FINANCIER EDITION BERTI ALGERIE 2001
5. MARC LERAY, LE CONTROLE FISCAL, EDITION LHURMATTAN, PARIS, 1993.
6. CIRCULAIRE N=° 01/ MF/DGI/DRV/DU 15/06/2009

### 2.5. الرسائل والأطروحات:.

1. ميلود غوماري، 2018/2017، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تلمسان .

### 3.5. المقالات:

1. المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية، 2022، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.
2. المادة 2 و 18 من قانون المالية لسنة 2002. (الجريدة الرسمية عدد رقم 2001/79)

### 4.5. المداخلات:

1. بوعلام ولهي، 2009، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة-حالة الجزائر- ، المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ، جامعة سطيف، الجزائر .
2. المرسوم التنفيذي رقم 97/290 مؤرخ في 07/27 1997.
3. قانون رقم 16-01 مؤرخ في 06/03/2016 المتضمن التعديل الدستوري.
4. إحصائيات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة للفترة (2018-2020)
5. إحصائيات المديرية الفرعية للتحصيل بالمسيلة للفترة (2017-2020)
6. الميزانيات الأولية لبلدية المسيلة للفترة (2017-2020)
7. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22-07-2011 يتعلق بالبلدية
8. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 يتعلق بالولاية.

### 5.5. مواقع الانترنت:

1. محمد عبد الشفيق عيسى، جوان 2012، مفهوم التنمية المحلية، مستشار معهد التخطيط القومي، القاهرة، [www/Google/fr](http://www/Google/fr)